



# وزارة الاقتصاد MINISTRY OF ECONOMY

تقرير مراجعة السياسة التجارية – نيجيريا

ادارة التحليل والمعلومات التجارية والصناعية  
ادارة سياسات التجارة الخارجية

د. مطر احمد  
هند اليوحيه

مراجعة  
اعداد

قطاع التجارة الخارجية  
ادارة سياسات التجارة الخارجية

2017

## الفترة التي يغطيها التقرير

تعمل وزارة الاقتصاد ضمن أهدافها ومهامها وأنشطتها العديدة على تحسين وعي القطاعين العام والخاص بأنظمة التجارة والاستثمار لدى الشركاء الرئيسيين لدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال رصد وتحليل ما يرد في تقارير ودراسات البلدان الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، وفي مصادر المعلومات المعتمدة الأخرى.

وفي هذا السياق، فإن إدارة سياسات التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد استهلت سلسلة من التقارير المختصرة بشأن مراجعات السياسة التجارية للشركاء التجاريين التي تصدرها منظمة التجارة العالمية باعتبارها من أهم مصادر المعلومات المتعلقة بقواعد وقيود التجارة والاستثمار لأية دولة عضو في المنظمة، ومن ثم فإن هذا التقرير يركز على تقرير مراجعة السياسة التجارية الصادر عن منظمة التجارة العالمية عن عام 2017م.

وتتضمن هذه التقارير تحليلات عميقة بشأن سياسات التجارة الخارجية لدى الدول المقصودة من حيث بيئتها الاقتصادية، وما تطبقه من نظم لسياسة تجارتها الخارجية، وأيضاً السياسات والممارسات التجارية النافذة لديها والمؤثرة على الصادرات والواردات والإنتاج والاستثمار والخصخصة، هذا فضلاً عن التحليل المفصل للسياسات المطبقة لكافة القطاعات الاقتصادية للدولة كل على حدة .

## تطورات القطاعات الاقتصادية

يعتبر اقتصاد نيجيريا الـ 26 الأكبر على مستوى العالم ، وأكبر اقتصاد في إفريقيا حيث تعد نيجيريا أكبر دولة مصدرة للنفط، وتمتلك أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي. ونتيجة لممارسة إعادة الهيكلة في عام 2014، تضاعف الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا تقريباً من 270 مليار دولار أمريكي في عام 2013 إلى 510 مليار دولار أمريكي في عام 2014، وأصبح اقتصادها قائم بشكل أكبر على الخدمات حوالي 61% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016. وقد قفز الناتج المحلي الإجمالي بنحو 90% نتيجة جملة أمور منها إعادة تقدير مساهمات بعض قطاعات الاقتصاد مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والترفيه والتجزئة، التي لم يتم تسجيلها أو الإبلاغ عنها في السابق؛ وقد أعيد تقدير القطاع غير الرسمي ليشكل حوالي 44% من الناتج المحلي الإجمالي.

وسجل اقتصاد نيجيريا نمواً قوياً بلغ نحو 7% سنوياً حتى عام 2015، وذلك بفضل ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغاز الطبيعي. إلا أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ الربع الثالث من عام 2014، شكل تحديات كبيرة أمام الاقتصاد، حيث تباطأت بشكل كبير لتصل إلى 2.7% في عام 2015، ثم انتقلت إلى الركود في عام 2016 بمعدل نمو قدره -1.5%. وانخفضت الصادرات بنسبة 45%، مدفوعاً بانخفاض حاد في عائدات النفط من 23.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 إلى 3.7% في عام 2015. أدى انخفاض عائدات التصدير (أساساً من النفط) في وقت لاحق إلى انخفاض الطلب المحلي الذي أثر على القطاع غير النفطي. نقاط الضعف في بيئة الأعمال (على سبيل المثال. وإمدادات الكهرباء غير الموثوقة والمكلفة، وقضايا الحوكمة، بما في ذلك قطاع النفط).

أدت الأزمة الاقتصادية والتدابير المختلفة المتخذة للتصدي لها إلى خفض الصادرات بدرجة أكبر من الواردات. وانخفضت أهمية التجارة بالنسبة لنيجيريا حيث بلغت نسبة التجارة في السلع والخدمات 21.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 بعد ان كانت 52.8% في عام 2011. وقد حلت الولايات المتحدة محل الاتحاد الأوروبي كأكبر سوق لصادرات نيجيريا بينما ظل الاتحاد الأوروبي المصدر الرئيسي لوارداته حيث تعتبر نيجيريا مستورد صاف للخدمات.

وعلى الرغم من مساهمته المتواضعة الحالية في الناتج المحلي الإجمالي (10% في عام 2015)، لا يزال النفط يمثل حوالي 90% من عائدات التصدير و 70% من الإيرادات الحكومية. ولذلك، تمشيا مع رؤيتها 20:20 وخطة الانتعاش الاقتصادي والنمو 2017-2020 التي تهدف إلى جعل البلاد واحدة من أكبر 20 اقتصادا عالميا رائدا بحلول عام 2020، حددت نيجيريا أربعة قطاعات ذات أولوية لجهودها للتنويع الاقتصادي وهي الزراعة، التعدين المعدني الصلب، مواد البناء والتصنيع. وتعتزم نيجيريا تنويع اقتصادها بعيدا عن النفط من خلال بناء قدرة تنافسية لقطاع الصناعات التحويلية، الذي ينبغي أن يسهل الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وزيادة الإنتاجية؛ فضلا عن قطاع الخدمات القوي الذي ستدعمه بيئة تمكينية للنمو الذي يقوده القطاع الخاص، والقدرة التنافسية الصناعية، والتنمية المستدامة. ويعكس الاندماج الأخير للتجارة والصناعة والاستثمار في إطار الوزارة الاتحادية للصناعة والتجارة والاستثمار النيجيرية في التنسيق الفعال بين هذه المجالات الرئيسية الثلاثة لتحسين بيئتها التجارية والاستثمارية

وكان التضخم المحلي عموما أعلى من الهدف السنوي البالغ 9% الذي حدده بنك نيجيريا المركزي، حيث بلغ ذروته 15.7% في عام 2016. وقد تأثر هذا الانخفاض بتخفيض قيمة / تراجع قيمة النaira بنسبة 100% تقريبا. ومع ذلك، وبسبب انخفاض التضخم عموما في البلدان الشريكة، أدى هذا الضعف في نايرا إلى ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 25%. ومن المرجح أن تؤدي السياسة المالية التوسعية التي اتخذتها الحكومة مؤخرا إلى زيادة تقدير سعر الصرف الحقيقي وزيادة تعريض القدرة التنافسية للسلع والخدمات النيجيرية للخطر. وقد يؤدي ذلك إلى الضغط من أجل المزيد من الحماية وزيادة عدم استقرار النظام التجاري.

ووفقا للتقرير فقد ظلت التشريعات المتعلقة بالتجارة في نيجيريا دون تغيير إلى حد كبير مع العديد من القوانين القديمة التي لا تزال قائمة وتنتظر الجمعية الوطنية عدة مشاريع لقوانين (ثمانية مشاريع قوانين) منها مشاريع تتعلق بالمنافسة وصناعة المعادن وخدمات البريد والنقل. وتم سن تشريع جديد للتعدين في عام 2011 ويجري النظر في تشريع جديد للبتروول.

وتعتبر الزراعة أمر بالغ الأهمية بالنسبة للاقتصاد النيجيري حيث توفر سبل العيش لأكثر من 60% من السكان النيجيريين على الرغم من أن 40% فقط من الأراضي الصالحة للزراعة مزروعة. ونظرا لتراجع قطاع الزراعة في نيجيريا على مدى العقود الأربعة الماضية فقد شرعت الحكومة في عام 2011 في تنفيذ سياستين جديدتين هما برنامج التحول الزراعي وسياسة الترويج الزراعي (2016 - 2020) - لتحويل الزراعة من صناعة موجهة نحو التنمية إلى صناعة تركز على الأعمال الزراعية تركز على سلاسل القيمة

المتكاملة. وتحقيقا لهذه الغاية، توجد عدة برامج؛ توفر حوافز للمزارعين لزيادة الإنتاج المحلي لبعض المرافق (مثل الكسافا والأرز والقمح)؛ كما تفرض العديد من القيود على واردات المنتجات الزراعية. ومع ذلك، لا يزال القطاع يواجه تحديات مختلفة، منها نقص المواد الأولية كمدخلات؛ وأنظمة الصرف الصحي سيئة الصيانة؛ وسوء شبكات النقل التي تحول دون نقل السلع الزراعية في الوقت المناسب إلى الأسواق.

وبالنظر إلى الدور المركزي لقطاع الغاز والنفط في الاقتصاد النيجيري، وعلى الرغم من ثروة النفط والغاز في البلاد، لا يزال القطاع يواجه العديد من التحديات، بما في ذلك الاضطراب المتقطع في العرض. والسرقات النفطية التي تؤدي إلى أضرار جسيمة في خطوط الأنابيب، وخسائر الإنتاج، والتلوث، وتعطيل الإنتاج؛ البنية التحتية المتقدمة؛ وسوء الصيانة وما ينتج عنها من ترسبات نفطية. ولدى نيجيريا واحدة من أدنى المعدلات في صافي إنتاج الكهرباء للفرد في العالم. وعلى الرغم من امتلاك نيجيريا أكبر احتياطي نفطية في أفريقيا، فإنها تستورد تقريبا جميع منتجاتها النفطية المكررة إلى حد كبير بسبب انخفاض معدلات الاستفادة من الطاقة والمشاكل الأمنية في مصافيها. وقد سمح انخفاض أسعار النفط الخام العالمية في السنوات الأخيرة لنيجيريا بالتخلص تدريجيا من برنامج دعم الوقود المثيرة للجدل الذي بدأ إصلاحه في أوائل عام 2012. وقد تم إلغاء الدعم بالكامل في عام 2016. ويتعرض المستثمرون في قطاع النفط والغاز لمجموعة من والضرائب، والرسوم ومتطلبات المحتوى المحلي

وأوضح التقرير أن نيجيريا تحاول التنويع بعيدا عن النفط من خلال بناء قطاع تصنيع تنافسي، وخاصة في مجال تجميع السيارات والأسمنت والمنسوجات والملابس. وتشمل التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع الصناعات التحويلية ضعف إمدادات الكهرباء والبنية التحتية؛ المنافسة من الواردات المهربة أساسا؛ وسوء الحصول على الائتمان.

ووفقا للتقرير فقد شهد قطاع الخدمات، لا سيما الاتصالات السلكية واللاسلكية التي استفادت من المنافسة المتزايدة، نموا مطردا خلال فترة الاستعراض. ولا تزال المصارف النيجيرية عموما ذات رأس مال كاف؛ إلا أن ارتفاع القروض المتعثرة وانخفاض الجدارة الائتمانية للمقترضين لا يزال مصدر قلق. وعلى الرغم من أن مصفوفة النقل في نيجيريا هي واحدة من الأفضل في غرب أفريقيا، إلا أن القطاع يعاني من نقص الاستثمار وسوء الصيانة، مع معظم الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ التي تحتاج إلى التحديث.

وفي عام 2014 برز قطاع الترفيه وإعادة ممارسة الرياضة كقطاع رئيسي في الاقتصاد النيجيري وظهرت نيجيريا على أنها تضم ثالث أكبر صناعة أفلام في العالم من حيث الإنتاج وبالرغم من ذلك فإن معدل القرصنة مرتفع مما يمنع الصناعة من تحقيق إيرادات.

## تسهيل التجارة

يشير التقرير بأن نيجيريا عضو في منظمة التجارة العالمية وتشارك بنشاط في أنشطة المنظمة. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها نيجيريا لضمان الامتثال لالتزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية، لا تزال متخلفة عن العمل مع 20 إخطارا. كما أن نيجيريا عضو مؤسس في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتشارك مشاركة كاملة في المفاوضات الرامية إلى إنشاء منطقة تجارة حرة قارية في إطار الاتحاد الأفريقي بحلول عام 2017. وتجري المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي ودول غرب أفريقيا بشأن اتمام إبرام اتفاق شراكة اقتصادية (إيبا) في 30 يونيو 2014 إلا أن نيجيريا لم توقع بعد على هذا الاتفاق. وبموجب قانون النمو والفرص الأفريقية (أغوا)، تستفيد نيجيريا من الوصول التفضيلي للبترول إلى السوق الأمريكية

وباعتبارها عضوا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، طبقت نيجيريا النطاق الخامس (صفر و 5 في المائة و 10 في المائة و 20 في المائة و 35 في المائة) للتعرفة الخارجية المشتركة منذ أبريل 2015، وإن كان ذلك بقدر من المرونة. وفي عام 2017، بلغ متوسط التعريفات المطبقة في نيجيريا بموجب قانون الدولة الأولى بالرعاية 12.7 %، بعد أن كان 11.9 % في عام 2011. ولا تزال معدلات التعريفات النهائية المحددة لها تبلغ 117.3 % والتغطية الملزمة للتعرفة منخفضة عند 19.2 % من مجموع الخطوط. وتترك التغطية الملزمة المنخفضة ومعدلات الارتباط المرتفعة المتوسطة هوامش هائلة لتغييرات التعريفات مما يجعل نظام التعريفات أقل قابلية للتنبؤ به.

في إطار المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس)، تطبق نيجيريا أيضا ضريبة "تعديل الواردات Import Adjustment Tax" المتاحة للدول الأعضاء التي تنظر في توفير حماية أعلى أو أقل لمنتجات مختارة وذلك خلال الفترة الانتقالية الخمسية؛ وتطبق أيضا رسم مجتمعي بنسبة 0.5%. وتتراوح النسبة المئوية لضرائب الاستيراد التي تطبقها نيجيريا بين 5% و 60 %، حيث تفرض أعلى نسبة على الحبوب (60 %) كما يمكن، بموجب اتفاقية إيكواس فرض ضريبة الحماية التكميلية كتدبير وقائي؛ ولم تلجأ نيجيريا لهذه الضريبة من قبل. وعلاوة على ذلك، يتم جباية عدد لا يحصى من الضرائب والرسوم الإضافية بشكل احادي من جانب نيجيريا على الواردات والصادرات.

أجرت دائرة الجمارك النيجيرية عدة إصلاحات في عام 2013 بغية التعجيل بإطلاق السلع وإزالتها. وتشمل هذه التدابير ما يلي : إنشاء نظام للتخليص قبل الوصول يسمى تقرير تقييم ما قبل الوصول؛ إنشاء مركز تجاري / بوابة للتجار للوصول إلى المعلومات؛ وإنهاء نظام التفتيش قبل الشحن الذي أدى إلى أن تكون الهيئة مسؤولة عن إجراء خدمات المسح وإدارة المخاطر بدلا من مشغلي القطاع الخاص. وعلى الرغم من هذه الجهود الرامية إلى تيسير التجارة، فإن تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في نيجيريا مرتفعة نوعا ما. ولا تزال الإجراءات الجمركية ومتطلبات التوثيق مرهقة، ووفقا لتقرير البنك الدولي بشأن تقرير ممارسة الأعمال لعام 2017، تحتل نيجيريا المرتبة 181 من بين 190 بلدا من أجل التجارة عبر الحدود. وبين عامي 2011 و 2016، تضاعف تقريبا عدد الشحنات التي تم فحصها من الناحية المادية والوثائق ذات الصلة التي فحصها المركز الوطني للإحصاء، وهو ما يمثل 70 % من المجموع الذي تم تطهيره في عام 2016.

## العلاقات التجارية الثنائية مع دولة الإمارات العربية

وعلى صعيد العلاقات التجارية الثنائية مع دولة الإمارات العربية المتحدة فإن حجم التجارة الثنائية غير النفطية بين نيجيريا ودولة الإمارات العربية المتحدة يبلغ حوالي 1335 مليون دولار خلال عام 2016، ومن ثم فإن البلدين يعملان على تعزيز علاقاتهما الاقتصادية ومصالحهما المشتركة. و دولة الإمارات العربية المتحدة تصدر إلى نيجيريا زيوت نفط والزيوت المتحصل عليها من مواد معدنية قارية غير خام ، اوعية للغاز المضغوط او المسيل من حديد او حديد صلب ، مصنوعات آخر من زنك ، الامتعة الشخصية والادوات المنزلية المستعملة التي يجلبها المواطنون المقيمون في الخارج والاجانب و الحلي والمجوهرات واجزاؤها . وتستورد منها الذهب ، الفضة ، الزنجبيل والزعفران والكرم والزعتر ، الفحم الخشبي و البقول القرنية اليابسة المقشورة .

## الاستثمار الاجنبي المباشر

نظام الاستثمار في نيجيريا هو متحرر إلى حد كبير مع 100% ملكية أجنبية مسموح بها في كل القطاعات ما عدا قطاع النفط حيث يقتصر الاستثمار على المشاريع المشتركة أو اتفاقات تقاسم الإنتاج حيث يشترط أن تكون حصة الحد الأدنى من 55% مملوكة للحكومة. ومن الضروري أن يكون المستثمرون الأجانب من الشركات المحلية ذات المسؤولية المحدودة. وكجزء من جهود الحكومة الرامية إلى تحسين القدرة التنافسية لنيجيريا خفضت رسوم التسجيل لإنشاء شركة من 50 000 إلى 15 000 النيرة النيجيرية في عام 2013.

## معالم بارزة

أشار التقرير إلى أن نيجيريا تمنح امتيازات جمركية للواردات من جملة أمور منها المدخلات الزراعية مثل الأسمدة والبذور والآلات لتحسين الإنتاجية الزراعية كما تسمح الواردات الخالية من الرسوم الجمركية للنباتات والآلات لقطاع التعدين. كما أن جميع السلع المستوردة إلى مناطق تجهيز الصادرات معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى. وتعتبر ضريبة دخل الشركات هي الحافز الضريبي الأساسي الذي يمنح للمستثمرين، ولا سيما للشركات ذات "المركز الرائد". وتحفظ نيجيريا ببعض السياسات الصناعية لتعزيز استخدام المواد الخام المحلية، والقيمة المضافة / التصنيع المحلي.

تحفظ نيجيريا ببرنامجين لإصدار الشهادات هما: برنامج تقييم المطابقة بين نيجيريا ونيجيريا (سونكاب) للسلع المستوردة، وبرنامج تقييم المطابقة الإلزامية (مانكاب) للسلع المنتجة محليا حيث تعتبر شهادة سونكاب مطلوبة لكل حاوية وكل منتج؛ وبالتالي فإن تكلفة التصديق تزداد مع عدد الحاويات أو المنتجات.

تحتفظ نيجيريا ببرنامجين لإصدار الشهادات هما: برنامج تقييم المطابقة نيجيريا (سونكاب) للسلع المستوردة، وبرنامج تقييم المطابقة الإلزامية (مانكاب) للسلع المنتجة محليا حيث تعتبر شهادة سونكاب مطلوبة لكل حاوية وكل منتج؛ وبالتالي فإن تكلفة التصديق تزداد مع عدد الحاويات أو المنتجات.

ظل نظام نيجيريا بشأن التدابير الصحية وصحة النبات إلى حد كبير دون تغيير بحيث يجب تسجيل الأغذية المستوردة والأدوية ومستحضرات التجميل والأجهزة الطبية والمياه المعلبة والمنظفات والمواد الكيميائية مع الوكالة الوطنية لإدارة الغذاء والدواء والرقابة (نفدك). ويعتبر كل تسجيل خاص بالمنتج الفردي والمشغل الفردي. ويخضع استيراد الحيوانات والمنتجات الحيوانية لضوابط من خلال نظام تصاريح الاستيراد. ولا تزال واردات اللحوم (بما فيها لحم البقر ولحم الخنزير والضأن والدجاج المجمد) محظورة.

ووفقا للتقرير فقد أحرزت نيجيريا تقدما في تنفيذ برنامج الخصخصة حيث تم خصخصة معظم شركات توليد الطاقة المملوكة للدولة في نوفمبر 2013 إلا أن نقل الطاقة لا يزال تحت احتكار الدولة. وتمت خصخصة شركة الاتصالات النيجيرية بي إل سي وشركتها التابعة النيجيرية للاتصالات المتنقلة المحدودة أبريل 2015. ولا تزال نيجيريا لا تحتفظ بأي تشريع بشأن المنافسة فقد أنهت الضوابط على الأسعار المتعلقة بمعظم المنتجات فيما عدا جملة أمور خاصة بالمنتجات النفطية والكهرباء وخدمات التأمين البريدية والإلزامية. هذا وظل الإطار القانوني والمؤسسي للمشتريات الحكومية دون تغيير إلى حد كبير.

وقد ظل نظام نيجيريا بشأن حقوق الملكية الفكرية دون تغيير إلى حد كبير. وتعود معظم قوانينها المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية إلى ما قبل عام 1995. وفي عام 2015 أنشأت نيجيريا لجنة مشتركة لمكافحة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية.